



وزارة الاقتصاد والتجارة  
Ministry of Economy and Commerce

## التقارير الدورية

### التقارير الاقتصادية

#### تقرير قطاع الخدمات اللوجستية في دولة قطر

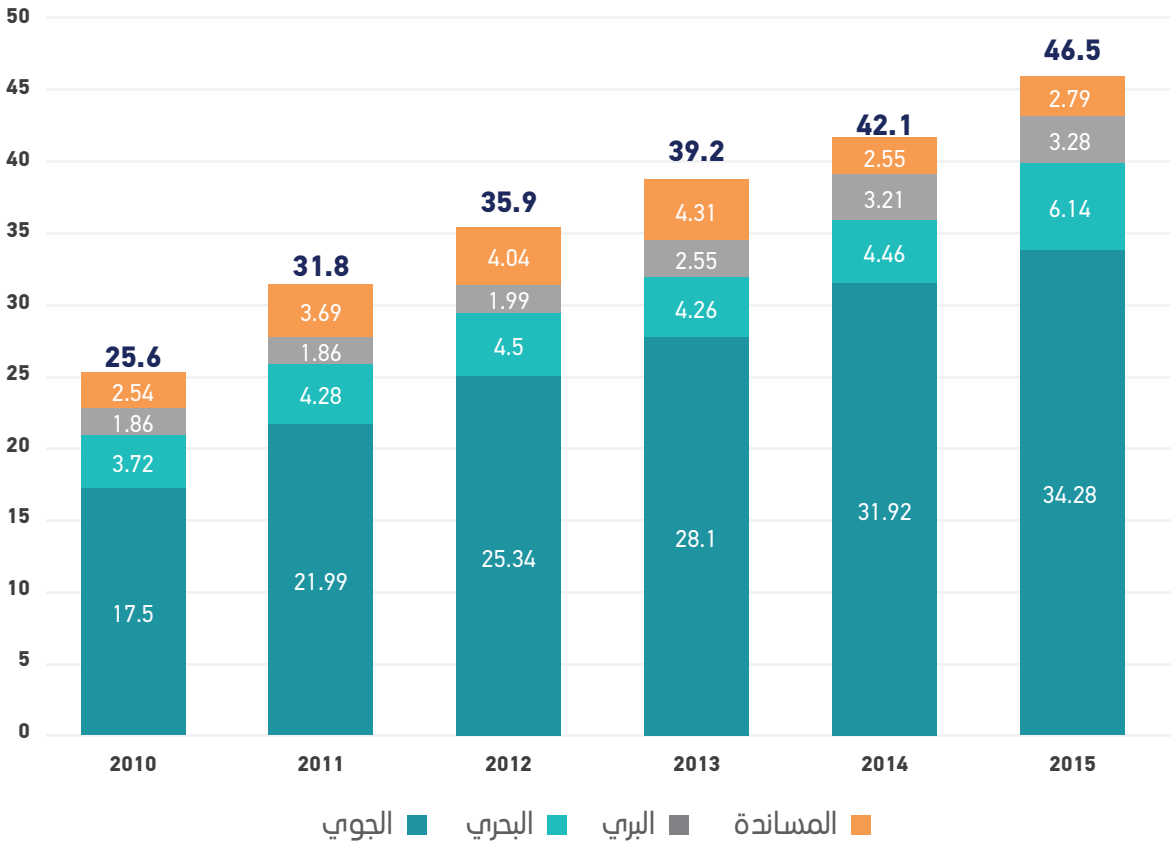


- وزارة الاقتصاد والتجارة تؤكد على اهتمامها البالغ بتطوير قطاع الخدمات اللوجستية لدوره الكبير في العملية التنموية
- الإيرادات الكلية لقطاع النقل والأنشطة المساندة له وصلت إلى نحو 46.5 مليار ريال في العام 2015 مقارنة بـ 25.6 مليار ريال في العام 2010
- اهتمام دولة قطر بتطوير القطاع اللوجستي وتعزيز قدراته وكفاءته افضى الى تقدمها 16 مرتبة في المؤشر العالمي للأداء اللوجستي (من المرتبة 46 عالميا في عام 2007 الى المرتبة 30 عالميا في عام 2015)

أظهرت دراسة جديدة أعدتها وزارة الاقتصاد والتجارة حول قطاع الخدمات اللوجستية وجود نهضة قوية وملفتة في الدور التنموي لهذا القطاع. فحجم الخدمات التي تقدمها أنشطة النقل بكافة أشكالها والأنشطة المساندة لها والتي تشكل الجانب الأكبر من الخدمات اللوجستية، تزايدت بشكل كبير خلال السنوات الأولى من العقد الحالي وذلك بفعل الاهتمام الكبير الذي توليه دولة قطر لهذا القطاع باعتباره العصب الرئيس لمعظم الأنشطة الإنتاجية والخدمية. فتطوير البنى التحتية لهذه الخدمات وتحسين كفاءتها لا يساهم فقط في تسهيل حركة انسياب السلع والخدمات داخل الدولة وخارجها، وإنما يساهم أيضا في تخفيض مستوى التكاليف الكلية لمختلف القطاعات الاقتصادية وهو ما يساهم بدوره في تعزيز تنافسيتها وتكاملها مع الأسواق الإقليمية والعالمية.

فخلال الفترة (2010-2015) تمازت الإيرادات الكلية لأنشطة النقل والأنشطة المساندة لها بوتيرة سريعة نسبياً عند 13% سنوياً حتى وصلت في العام 2015 الى نحو 46.5 مليار ريال، مقارنة بنحو 25.6 مليار ريال في العام 2010. قطاع النقل الجوي، والذي يعد العصب الرئيس لقطاع السياحة ويساند أيضا من خلال خدمات الشحن نطاق واسع من الأنشطة الإنتاجية والخدمية، ساهم بجانب كبير بنحو 80% من النمو المشهود في إيرادات أنشطة النقل والأنشطة المساندة وأصبحت إيرادات قطاع النقل الجوي تشكل في المتوسط ما يقرب ثلاثة أرباع إيرادات أنشطة خدمات النقل والأنشطة المساندة له. قطاع النقل البحري الذي يقدم خدماته من خلال ثلاثة منشآت شهد أيضا توسعاً في حجم الخدمات التي يقدمها حيث نمت إيراداته الكلية من 3.7 مليار ريال في عام 2010 الى نحو 6.1 مليار ريال في العام 2015، ليساهم بذلك بحوالي 12% من إيرادات قطاع النقل. قطاع النقل البري حظي أيضا بطلب متنامي على خدماته حيث وصلت إيراداته الكلية الى 3.3 مليار ريال، مرتفعة بذلك بحوالي 75% عن مستوياتها في العام 2010.

#### إيرادات الأنشطة المختلفة للقطاع اللوجستي - أنشطة النقل (مليار ريال)



كما تتوقع الوزارة أن يستمر تنامي خدمات القطاع اللوجستي خلال السنوات القادمة مدفوعاً بالنمو والتطور المتوقع في باقي الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تعتمد بشكل محوري على خدمات هذا القطاع، ومدعوماً أيضاً بسلسلة الإجراءات التي اتخذتها دولة قطر والمشاريع التي تنفذها لتعزيز كفاءة القطاع اللوجستي فيها. فالعمل جاري على عدد من مشاريع تطوير المناطق اللوجستية التي تُنفذ في أرجاء مختلفة من البلاد بهدف رفع سلاسل التوريد بمرافق لوجستية ملائمة وفعالة وبأسعار تنافسية. وهناك أيضاً عملية مستمرة لإعادة هندسة الإجراءات ذات العلاقة بسلسلة إنتاج الخدمات اللوجستية على نحو يزيد من فعاليتها وكفاءتها.

نجاح الجهود التي تبذلها دولة قطر في هذا المجال يؤكد عليه تقرير مؤشر الأداء اللوجستي العالمي الذي يصدر عن البنك الدولي كل عامين. فقرير 2016 صنف دولة قطر في المرتبة 30 عالمياً والمرتبة الثانية عربياً بعد الإمارات العربية المتحدة على صعيد كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية على أراضيها، متقدمة في ذلك على 130 دولة حول العالم بما في ذلك عدد من الدول المتقدمة. هذا التقرير الذي أطلقه البنك الدولي لأول مرة عام 2007 يستند في بناء مؤشره القياسي إلى استبيان يرصد آراء متلقي الخدمة حول 6 محاور رئيسة تتعلق بسلسلة توريد الخدمات اللوجستية الداعمة للتجارة الدولية، وهي سرعة إجراءات التخليص على البضائع، سهولة تنظيم شحنات دولية بأسعار تنافسية، مستوى جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية، القدرة على تتبع مسار الشحنات، إمكانية وصول الشحنات في التوقيت المحدد والمتوقع.

فخلال الفترة الممتدة بين عامي 2007 و2016 استطاعت قطر تحقيق إنجازات نوعية واستثنائية على هذا الصعيد، حيث تمكنت من تحسين سلسلة خدماتها اللوجستية بنحو 21%، وهذا يتجاوز بكثير وتيرة نمو الأداء اللوجستي العالمي الذي ارتفع متوسطه القياسي من نحو 2.74 نقطة في عام 2007 إلى نحو 2.88 في عام 2016، أي فقط بنحو 5.1%. هذه النقلة النوعية والاستثنائية تمخض عنها تحسن ترتيب قطر من المرتبة 46 عالمياً في العام 2007 إلى المرتبة 30 في العام 2016.

وبهذا الصدد، تؤكد الوزارة على مضيها قدماً في دعم تطوير الخدمات اللوجستية والارتقاء بكفاءتها التي من شأنها تعزيز تنافسية مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية وأيضا تعزيز المساهمة المباشرة لأنشطة الخدمات اللوجستية في النمو الاقتصادي في دولة قطر.

## "ترتيب دولة قطر في المؤشر العالمي للأداء اللوجستي ومحاوره الفرعية"

